البحث العلمي في دول المغرب العربي الواقع والتحديات أمام تحقيق تنمية مستدامة

An intervention entitled: Scientific research in the Maghreb countries: reality and constraints in the face of the achievement of sustainable development

د. الطاهر ولد أحمد - أستاذ متعاون - جامعة أنواكشوط العصرية – انواكشوط - موريتانيا

Email: tahergahmed@gmail.com

ملخص المداخلة:

يعتبر البحث العلمي وسيلة أساسية وسببا رئيسيا للعبور بأية عملية تنموية يراد لها النجاح.!ويتزايد الاهتمام بالبحث العلمي في ظل تزايد الاهتمام بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد نمو الرأسمال البشري الذي يركز على المعرفة كاقتصاد بديل عن الثروة الطبيعية . وتشهد منطقة المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة إقبالا هاما في هذا المجال، رغم أن مكانتها في التقارير الدولية الصادرة عن جهات التصنيف والتقييم غير مطمئنة. فمن أصل ١٣٩ دولة شملها تقرير المنتدى الاقتصادي دافوس للعام ٢٠٢٠ عن جودة التعليم تبوأت دول المغرب العربي مراكزا متدنية في الترتيب (تونس في المركز ٨٤ والمغرب في المركز ١٠١ والجزائر في المركز ١١٩ وموريتانيا في المركز ١٣٤ بينما كانت ليبيا خارج نطاق التصنيف كبلدان عربية أخرى هي العراق وسوريا والسودان والصومال واليمن نظرا لافتقارها معايير الجودة في التعليم) . ومن هذا المنطق فإن دراسة واقع التعليم العالي عموما والبحث العلمي خصوصا ستتيح فرصة تشخيص معمق للواقع وحصر لكافة المعوقات والاكراهات التي تمنع من تطوير البحث العلمي وجعله عاملا من عوامل تحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان بدل أن يكون عامل إعاقة .

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الابتكار، التنمية المستدامة، المغرب العربي.

Presentation Summary:

Scientific research is an essential means and a main reason to go through any development process that wants to be fruitful!..

The interest given to scientific research is increasing in the face of the growing interest given to economic and social development projects and the increasing growth of human capital which focuses on knowledge, as an alternative economy to natural wealth. In recent years, the Maghreb region has experienced significant mobilization in this area, even if its position in international reports issued by rating and evaluation agencies is not reassuring. Out of 139 countries included in the Davos Economic Forum's 2020 report on the quality of education, Maghreb countries occupied low positions in the ranking (Tunisia ranked 84, Morocco ranked 101, Algeria ranked 119 and Mauritania ranked 134). While Libya was outside the scope of the classification as other Arab countries are Iraq, Syria, Sudan, Somalia and Yemen due to their lack of quality standards in education). In this logic, the

study of the reality of higher education in general and of scientific research in particular will be the occasion for an in-depth diagnosis of reality and an inventory of all the obstacles and constraints which prevent development of scientific research and make it a factor of sustainable development in these countries instead of being an obstacle.

Keywords: scientific research, innovation, sustainable development, Arab Maghreb**.**

المقدمة

إن من أهم المشاكل التي تواجه عالمنا المعاصر هي متغيرات العصر المتسارعة والمتمثلة في الثورة العلمية والمعرفية وتطور وسائل الاتصالات والمعلومات وما صاحبها من تغيير اجتماعي واقتصادي في حياة الأفراد اليومية، وفي تطوير مناهج التعليم وأهدافه وأدواته١٨٣

ويطرح موضوع البحث العلمي وإنتاج المعرفة جدلا واسعا في البلدان النامية عموما والعربية خصوصا وهذا راجع إلى مستوى الأهمية التي يحتلها البحث العلمي في تطوير المجتمعات وحل مختلف المشاكل التي تواجهها الشعوب في مسيرتها التنموية .١٨٤

إن التنافس ما بين مختلف الاقتصاديات الناتج عن واقع الاسواق غير المحدودة والتطورات التكنولوجية السريعة ، هذه التغيرات الأخيرة التي كانت نتاج العولمة ، أصبحت تزداد يوما بعد يوم أكثر من أي وقت مضى ، فالاقتصاديات القوية كما هو معروف اليوم هي الاقتصاديات التي تنبني على المعرفة، هذه الأخيرة التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي منتج أو خدمة جعلت نسبة التركيز عليها في عملية التنمية تزداد لتأكيد ضمان استدامتها ،فضلا عن ذلك فإن تقييم اقتصاديات اليوم لم يعد يعتمد على المتغيرات التقليدية المعمول بها سابقا ،وإنما أصبح يضيف معايير أخرى من بينها البحث والتطوير والابتكار باعتبارها الدعامة الأساسية للنمو وخلق الثروات في النهج الاقتصادي الجديد.ولقد أصبح القرار السياسي للسلطات الحاكمة وللمؤسسات والهيئات الدولية ، وللشركات الاستثمارية والصناعية والإنتاجية عابرة القارات وغيرها مبنيا على نتائج دراسات وبحوث معمقة ، كما أن قراءة المستقبل والنبؤ بأزماته ومتغيراته ،والاستعداد له، لايتم إلا من خلال الدراسات الاستشرافية المستقبلية بالاعتماد على أساليب علم المستقبل ومنهجيات البحث العلمي .

وتطرح مسألة البحث العلمي في بلدان المغرب العربي(موريتانيا، المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا) جملة من المشاكل والصعوبات ظلت - ولاتزال- خلال ردحا من الزمن حاجزا منيعا أمام قيام تنمية شاملة ومستديمة في هذا المنكب من

د. نادر مبارك مطلق فهد العدواني . دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت دراسة مقارنة ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ – المجلد التاسع العدد الحادي عشر – الجزء الثاني يناير ٢٠٢١ ص ٥٦٣.١٨٣

زينب فريح، رهانات وتحديات البحث العلمي والتعليم العالي في البلدان المغاربية / مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة العدد ١ مارس ٢٠١٨ ص ٨٤.١٨٤

العالم العربي الذي يزخر بمقومات مادية وبشرية هائلة مقارنة ببلدان أخرى استطاعت تجاوز عتبة التخلف في غياب المقومات المادية والثروات الطبيعية، غير أنها اتخذت من المعرفة والبحث العلمي وسيلة أساسية في رحلة عبورها نحو التقدم .

وتهدف هذه الورقة العلمية إلى التعرف على واقع البحث العلمي في البلدان المغاربية وحقيقة الاكراهات التي تمنع من الوصول لتنمية مستدامة قوامها نتائج البحوث العلمية الرصينة التي تمثل خيطا رابطا بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل التي تحتاج خلق مصادر بشرية ناجعة . ومن جهة ثانية تهدف الورقة إلى إعطاء تصور للنماذج والتجارب المقارنة التي سبق وأن حققت نجاحا باهظا وكانت سببا مباشرا في تحقيق نهضة بلدان تدخلت في عداد الاقتصاديات الكبيرة في عالم اليوم (سنغافورة، ماليزيا، اليابان...). هذا النجاح الذي يلزم أي نهضة علمية وتنموية طامحة أن تسلك طريقه وخاصة في محيطنا المغاربي والعربي الذي دأب على تكرار مناهج تقليدية استنسخها من رفاة المنهج الفرنسي القديم دون أن يحتفظ بمسألة الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية التي تميز بلداننا المغاربية و العربية عن المناهج والمدارس المتبعة في النموذج الفرنسي خلال القرن الماضي ، كما أن عامل الجمود وبطأ عملية التجديد والمواكبة في تغيير المناهج والتطلع على مستجدات العالم وخاصة الدول الرائدة (اليابان ، الصين ، الولايات المتحدة الآمريكية) جعل من مساهمة البحث العلمية في إرساء ثوابت تنمية مستديمة عملية غير متجانسة ولا ترتكز على منطلقات علمية ثابتة يكون هدفها تحقيق مسعى تنمية اقتصادية مستدامة وفق رؤية علمية وإستراتيجية يكون القرار السياسي فيها ينطلق من أرضية البحث العلمي كغاية ووسيلة لتغيير جمود الواقع وتجاوز الإكراهات المهيمنة في آن واحد .

من هذه الثنائية المتلازمة تتأتى الفكرة الموضوعية التي يدور البحث في فلكها بغية حل إشكالية رئيسية تفرض نفسها في صيغة التساؤل التالي :

<u>الإشكالية الرئيسية للبحث</u>

كيف يمكن للبحث العلمي أن يلعب دورا في تحقيق تنمية مستديمة في ظل الإكراهات التي تطبع الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لبلدان المغرب العربي ؟

لفك العناصر الرئيسية لهذه الإشكالية ومعالجتها في طور مكتمل يستلزم الأمر منا استخدام المناهج العلمية التالية بمستوى من التفاوت في الحضور بحسب الأهمية والترتيب في طبيعة الظواهر محل المعالجة في البحث

المناهج المستخدمة في الدراسة

- **المنهج الوصفي**
- **المنهج المقارن**
- **المنهج النسقي والوظيفي**

الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع :

١- رهانات وتحديات البحث العلمي في البلدان المغاربية١٨٥

٢- البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها١٨٦

٣- واقع البحث العلمي في الوطن العربي (٢٠٠٨-٢٠١٨)دراسة وصفية تحليلة١٨٧

٤- دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت دراسة مقارنة١٨٨

والذي تناولته دراستنا كإضافة جديدة يتمركز حول شموليتها فيما يتعلق بظاهرة القصور الكلي للبحوث العلمية عن لعب دورها في تحقيق تنمية مستدامة على مستوى دول المغرب العربي وإبراز الأسباب المباشرة لذلك، وقد اقتضي الأمر منا تقسيم الموضوع وفق منهجية ثنائية يعالج المبحث الأول منها (واقع البحث العلمي ومظاهر تجليات التنمية المستديمة في المناخ المغاربي) على أن يكون المبحث الثاني عن إكراهات البحث وتعثر فرص التنمية المستديمة في دول المغربي العربي (مبحث ثاني) وفي الختام خلاص عن أهم النقاط المستخلصة من الدراسة

المبحث الأول: واقع البحث العلمي في البلدان المغاربية

تزامن الاهتمام بالبحث العلمي بشكل متصاعد في مختلف الدول وخاصة منها تلك التي كانت تعاني من وقع الاستعمار، وذلك في سبيل احتراز مزيد من التقدم الذي يخدم التنمية.وقد عرف قطاع البحث العلمي بالبلدان المغاربية تطورا متزايد من سنوات الاستقلال الأولى حين بادرت معظم هذه الدول للتوجه نحو تطوير قطاع التعليم العالي والبحث كضرورة هامة ووظيفة أساسية لتحقيق التنمية لاستمراره وتطويره

---

١٨٥ زينب فريح دراسة منشورة بمجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية العدد١ مارس ٢٠١٨ جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة

١٨٦ دراسة جماعية(عيسى يونسي دليلة بدران،وردة برويس البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها –دراسة نقدية مجلة سوسيولوجيا الجزائرالعدد رقم ٥٦٤٧-٢٦٠٢issn السنة ٢٠٢٠

١٨٧ د خليل محمد الخطيب منظمة المجتمع العلمي العربي يونيو ٢٠٢٠

١٨٨ نادر مبارك مطاق فهد العدواني مجلة الدراسات التجارية المعاصرة كلية التجارية –جامعة كفر الشيخ المجلد السابع العدد الحادي عشر الجزء الثاني يناير ٢٠٢١

ضمانا لتأدية وظائفه وتحقيق أهدافه لتحقيق متطلبات المجتمع في ظل المتغيرات المحلية والعالمية ،عن طريق نخب قادرة على إنتاج الأفكار التي تعالج قضايا واهتمامات المجتمعات وما يشتمل عليه من دراسات علمية واقعية تساهم في حل مشكلات المجتمع وتزويده بالآليات المناسبة لذلك ، فإن عملية التنمية في مختلف المجالات لأي بلد من البلدان لا يتم عن طريق مجتمع واع ومدرك للتحولات التي تجري في العالم ،ولا يمكن وضع الركائز الأساسية مما يفسر أن نشاطات البحث العلمي في خدمة المجتمع إلا أن هناك خطوات لابد منها للنهوض بالبحث العلمي في الجامعات خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ضمنها العمل في إيجاد كوادر إدارية جامعية تستطيع تستطيع **توفير الاحتياجات المادية** والمعنوية لتنشيط البحث العلمي في كافة مجالات التنمية. منها التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي يحتاجها المجتمع١٨٩

ويعد التعليم الأسلوب الأمثل للحصول على نوعية متميزة من الأفراد القادرين على بناء حضارة قوية متماثلة مع متطلبات العصر كما يحقق لهم مكاسب إضافية كالتسلح بالمهارات الفنية واللغوية التي تساعدهم في الإندماج مع التطورات العالمية وقد عرف " غايتز" Gates التعليم على أنه تغيير في السلوك له صفة الاستمرار وله صفة بذل الجهودالمتكررة حتى يصل الفرد إلى استجابة ترضي دوافعه وتحقق رغباته١٩٠ ويشكل البحث العلمي عاملا مهما وشرطا أساسيا لتقدم أي مجتمع ،وتزداد أهمية هذا العامل مع التقدم الهائل للعلوم والتكنولوجيا ودخول العالم الثورة الثالثة أي ثورة المعرفة والمعلومات والاتصالات مما يحتم على دول ومجتمعات العالم المعاصر تقديم المزيد من الدعم للباحثين للوصول إلى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع وتبدو الحاجة أكثر إلحاحا لتطوير آلية البحث العلمي في ظل الحاجات المتزايدة للتنمية في عصر المعلوماتية والاتصالات ،ولإبراز أهمية ومكانة البحث العلمي في منطقة المغرب العربي يلزم تناول جملة من النقاط والمؤشرات البارزة التي تعكش مستوى إنتاج المعرفة والقيمة الحقيقية للبحوث العلمية في هذه البلدان وفق مايلي:

الفقرة الأولى: ضعف مستوى الانفاق الحكومي على البحث العلمي

تعد نسب تمويل البحث العلمي أحد المعايير والمؤشرات التي يتم من خلالها تصنيف الجامعات، كما أنها تعكس مدى اهتمام السياسات بدعم وترقية التعليم العالي والبحث العلمي من عدمه و تتنوع مصادر تمويل البحث العلمي وتطوريه بين القطاع العام (الحكومة) من خلال نسب من الميزانية العامة للدولة طبقا لمشروع قانون الموازنة العامة لهذه البلدان سنة ٢٠٢٢ كما يبنه الجدول التالي :

البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها الادارية دراسة نقدية . عمل جماعي منشور بمجلة سوسيولوجيا –الجزائر بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١١ العدد ٢٦٠٢ص ١٤٩١٨٩

صليحة رقاد تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية آفاقه ومعوقاته دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري أطروحة دكتوراه جامعة سطيف١ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠١٤/٢٠١٣ ص ١٩٠.٢٢

(المعلومات والأرقام المبينة في الجدول أدناه تم الحصول عليها عن طريق مشاريع قوانين المالية السنوية للبلدان محل الدراسة الموجود على مواقع وزارة الاقتصادية والمالية على شبكة الانترنت).[١٩١]

الدولة	السنة المالية	حجم الانفاق العام	قطاع التعليم العالي	النسبة المئوية
موريتانيا [١٩٢]	٢٠٢٢	٨٨,٥ مليار أوقية جديدة (٢,٤٥مليار دولار)	١,٥٢٦٤٧٢٧٨٠أو قية جديدة	١,٧٢٪ نسبة البحث العلمي منها لاتصل ٠,٩٠٪
المغرب[١٩٣]	٢٠٢٢	٥١٩ مليار درهم مغربي مايعادل ٥٥,٩٨ مليار دولار	١٤ مليار درهم مغربي	٢,٦٩٪ البحث العلمي منها لاتصل ١٪
الجزائر[١٩٤]	٢٠٢٢	٩٨٥٨مليار دينار مايعادل (٧٤مليار دولار)	٤٠,٠٥١ مليار دينار جزائري	٣,٨٦٪ البحث العلمي منها لاتصل ١,٠١٪
تونس [١٩٥]	٢٠٢٢	٥٧,٢٩ مليار دينار تونسي مايعادل ٢مليار دولار ١٩,٨٩ مليار دولار	٢١٠ مليون دينار تونسي	٣,٦٦٪ نسبة البحث العلمي لاتصل ١,٦٪
ليبيا [١٩٦]	٢٠٢١ لم يتم التصويت على ميزانية ٢٠٢٢ حتى اللحظة	٨٦ مليار دينار (١٩ مليار دولار)	٢١٣مليون دينار ليبي	٢,٤٧٪ نسبة البحث العلمي لاتصل ٠,٩٥٪

من خلال إمعان النظر في النسب المقدمة في الجدول أعلاه يتضح جليا أن الانفاق الحكومي على التعليم العالي عموما وعلى البحث العلمي خصوصا هو إنفاق عسير جدا ودون المستوى الذي يجعل من البحث العلمي أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فمن أصل ١٧١،٣٢ مليار دولار هي حجم الانفاق العام في بلدان المغرب العربي الخمسة لايستفيد قطاع التعليم العالي عموما والبحث العلمي خصوصا سوى ١٤٪ من هذا الكم الهائل من الأموال ،وإذا ما قارنا هذه النسبة الزهيدة في الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي ببلدان حققت أهداف كبيرة في مجال التنمية المستدامة سنرى أن الفارق كبير جدا حيث ارتفع الإنفاق الياباني على أبحاث العلوم والتكنولوجيا في عام ٢٠١٧ ليبلغ رقما قياسيا هو ١٩,٠٥ تريليون ين ياباني. وتعد هذه النسبة الأكبر في ثلاث سنوات .ووجدت دراسة أجرتها وزارة الشؤون الداخلية

---

١٩١ المعطيات موجودة على مواقع وزارة الاقتصاد والمالية في البلدان المذكورة ،كما أن موقع البرلمانات وأعمال اللجان المختصة في الشؤون المالية والاقتصادية خلال الدورة العادية لمناقشة قانون المالية السنوي ٢٠٢٢ موجودة على الروابط المتعلقة ببرلمانات المغرب العربي أنظر الشبكة العنكبوتية

١٩٢ انظر الموقع الرسمي لوزارة المالية الموريتانية متضمن مشروع قانون المالية السنوي ٢٠٢٢

١٩٣ انظر الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية بالمملكة المغربية مشروع قانون المالية السنوي ٢٠٢٢ بالإضافة إلى مسودات إعمال البرلما ن في الدوة العادية لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة ٢٠٢٢

١٩٤ أنظر الموقع الرسمي للإدارة العامة للميزانية على مسجل برابط وزارة المالية الجزائرية ٢٠٢٢

١٩٥ أنظر الموقع الرسمي لوزارة المالية التونسية مشروع قانون المالية السنوي ٢٠٢٢

١٩٦ أنظر قانون المالية السنوى موقع وزارة الاقتصاد والمالية ٢٠٢١

والاتصالات في البحث والتطوير أن الانفاق على الأبحاث يعادل ٣,٤٨ من الناتج المحلي الإجمالي لليابان بزيادة قدرها ٠,٠٥ لكل سنة. ويبلغ الانفاق البحثي للشركات ١٣,٧٩ تريليون وهو ما يمثل أكثر من ٧٠٪ من المبلغ الإجمالي في حين بلغ الإنفاق البحثي الأكاديمي ٣,٦٤ تريليون ين ،وبلغ الإنفاق البحثي للمؤسسات العامة غير الربحية ١,٦ تريليون ين ياباني.١٩٧

الفقرة الثانية: ندرة القيمة وقلة البحوث العلمية

يتسم مؤشر البحث العلمي بدلالات واضحة عن مستوى ونوعية المعرفة العلمية والتقدم العلمي ويمكن من خلاله قياس الإنتاجية العلمية والمستوى العلمي للأفراد والمؤسسات العلمية. ولعل أفضل السبل لضمان صدقية البيانات حول الإنتاج العلمي لأي دولة أو مؤسسة الاقتداء بالمنهج المتبع على الصعيد العالمي, والذي يستعين بقواعد المعلومات المتخصصة والمشهود لها بالاستقلالية والصدقية, من المواقع المتاحة لهذه الغاية على سبيل الذكر وليس الحصر مواقع تومبيسون رويترز Reuteurs –Thomson وقاعدة المعلومات التابعة له Web of knowledge-ISI والسفير LSEVIER وقاعدة المعلومات سكوبوس Scopuis وفي ما يتعلق بالممنهجية المتبعة في تقييم الأبحاث العلمية فقد تم إتباع موقع سكوبوس الذي يعتمد على عدد الاستشهادات لكل وثيقة والتعاون الدولي ومتوسط أهمية المجلة ومتوسط الأثر العلمي للمؤسسة مقارنة بالمتوسط العالمي للنشر للفترة نفسها.

وقد أدخلت أدبيات النشر العلمي منذ فترة قصيرة مؤشر Index H ويعرف أيضا بمؤشر هيرش نسبة لمؤله Jorge E Hirsch الذي يقيس كلا من الإنتاجية العلمية والأثر العلمي للباحث ،وهو مبني على أكثر البحوث المنشورة للباحث وعدد الاستشهادات في بحوث الآخرين ويمكن أن يطبق هذه هذ المؤشر على المجاميع البحثية مثل الأقسام أو الجامعات أو الدولة .

وباستقراء واقع البحث العلمي يتبين أن شح الموارد ونقص التمويل هو أحد الأسباب الرئيسية لضعف البحث العلمي العربي عموما والمغاربي خصوصا وفي هذا السياق بينت دراسة نشرت عام لمنظمة اليونوسكو أن نسبة الانفاق في العالم العربي من الانفاق العالمي على البحث العلمي بلغت (٠,٢ %) وتنفق إسرائيل ٠,٧٪ أي أربعة أضعاف العالم العربي لدولة لا يصل عدد سكانها ٥٪ من العالم العربي وزاد إنفاق الصين إلى ٨,٧٪ وتجاوز لأول مرة ألمانيا وبريطانيا ، وتنفق الولايات المتحدة الأمريكية ٣٥٪ كما أشارت الدراسة إلى أن نسبة عدد الباحثين العلميين لكل مليون شخص من السكان بلغت في الوطن العربي ١٣٦ مقارنة مع ١٣٩٥ باحث في إسرائيل و٢٤٣٩ باحث في الاتحاد الأوربي ٤٣٧٤ باحث في الولايات المتحدة الأمريكية..

---

١٩٧ راجع ترجمة الدراسة على الموقع www.nippon.com.

المبحث الثاني : تحديات البحث العلمي في البلدان المغاربية ومعيقات التنمية المستدامة

بالوقوف عند ما يعانيه البحث العلمي من تحديات ومعوقات في العالم العربي خصوصا والبلدان المغاربية خصوصا نجد أن حجم الفجوة كبير نتيجة لتراجع هذا القطاع (البحث العلمي) مقارنة ببقية القطاعات سواء من حيث إنتاج المعرفة جودة التعليم جودة التعليم ، نشر المعرفة وفي هذا الخصوص خلصت تقارير التنمية الانسانية العربية إلى أن الخلل الجوهري في معيقات البحث العلمي في هذه البلدان من خلال الإهمال وعدم عدم جدية السياسات المتبعة من طرف الحكومات لتطوير هذا القطاع وليس أدل على من ضعف المخصصات الموجهة لهذا القطاع في الموازنة السنوية العامة للدولة لاتتجاوز ٣,٦٪ لقطاع التعليم العالي بشكل عام ونسبة أقل من ذلك كثيرا للبحث العلمي على وجه الخصوص وبحسي دراسة صادرة سنة ٢٠١٦ عن منظمة المجتمع العلمي العربي فإن المراقب للإنتاج العربي يمكنه أن يقسم الخريطة العربية إلى أربعة أقسام :

- ✓ دول مجلس التعاون الخليجي
- ✓ مصر
- ✓ دول المغرب العربي
- ✓ باقي البلدان العربية الأخرى

وبحسب الدراسة فإن دول المغرب العربي قد نشرت خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥ حوالي ٢٨٪ من الإنتاج العربي البالغ ٣٠١،١٥١ ورقة بحثية حيث بلغ الإنتاج الكلي للأوراق العلمية المنشورة من دول المغرب العربي مجتمعة ٨٤،٨٩٦ ورقة بحثية وهو ما يقارب الإنتاج المصري ٨٣،٨٩٦ ورقة بينما يقل عن انتاج دول مجلس التعاون الخليجي البالغ ١٠٩،٢٦٢ ورقة بحثية والذي يزيد عن ثلث الإنتاج العربي ،وبلغ إنتاج باقي الدول العربية ٤٨٩٢٢ ورقة بحثية وطبعا هنا أوراق مشتركة بين الدول العربية لذلك تطرح صعوبة التداخل في العدد والنسب.١٩٨

وترجع المعوقات الرئيسية للبحث العلمي في البلدان المغاربية إلى الأسباب التالية:

الفقرة الأولى: الأسباب المتعلقة بطبيعة المقاربات والآليات

إن من بين ما تعانيه دول المغرب العربي عامة لم يعد مقتصرا على التربية والتكوين والبحث العلمي سواء بسواء بقدر ما هو متولد من طبيعة المقاربات والأدوات والآليات التي تمس حقول المعرفة عن طريق تلك المناهج والرؤى التي ترمي بثقلها في نهل العلوم والمعارف بتزويدها للتلميذ أو لا ثم الطالب ثانيا وبرامج تكوينية للمعلم والأستاذ معا١٩٩. ومن

الدكتورة موزة بنت محمد الربان رئيسة منظمة المجتمع العلمي العربي ١٩٨

ميلود عامر حاج البحث العلمي في دول المغرب العربي : التجليات والتحديات والحلول.مقال منشور بمركز الخليج للآراء العدد ١٣٩ بتاريخ ١١ يوليو ١٩٩.٢٠١٩

بين الأسباب المتعلقة بالبحث بطبيعة المقاربات والآليات التي تعوق البحث العلمي في العالم العربي عموما والبلدان المغاربية خصوصا مسألة فصل البحث العلمي عن مشاكل المجتمع المحلي ،ومتطلباته واحتياجاته.غلبة الطابع النفعي على الذاتي على حركة البحث العلمي .

أولا: فصل البحث العلمي عن مشاكل المجتمع

من الملاحظ على مستوى الدراسات والبحوث أنه يوجد نقص في التنسيق بين الجهات المنتجة للبحوث العلمية والمعرفة ،والجهات التي يفترض أنها تستثمرها، وهذه من أكبر المعوقات التي تعاني منها العديد من الدول العربية عموما والدول المغاربية خصوصا.

كما يوجد فصل بين التعليم والبحث العلمي ،وبين البحث العلمي وشكل الإنتاج ومتطلبات التنمية ولا يعود ضعف البحث العلمي في الدول العربية إلى قلة الباحثين، بل إلى عدم اهتمام الحكومة و القطاع الخاص بهذا المجال لوجود الكثير من الأبحاث التي بقيت حبرا على ورق.

ثانيا : نقص الوعي بأهمية البحوث العلمية

هناك نقص في الوعي (أو ربما جهل) بأهمية العلوم الاجتماعية والإنسانية في حل مشكلات وتحقيق الأمن المجتمعي فالباحث يشعر بالتهميش والاستعباد فهناك قطيعة أو فجوة بين مراكز البحث في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وصناع القرار ، بالإضافة لهذ السبب يسبب آخر يعد إكراها في وجه البحث العلمي ويتعلق الأمر بغلبة الطابع النفعي الذاتي على حركة البحوث العلمية في عدم وجود سياسات تنموية موجهة للبحث العلمي ،يبقى البحث بهدف الحصول على دبلوم أو ترقية علمية لأن الموضوعات المطروحة أصبحت هامشية وبعيدة عن الواقع ومتكررة.

بينما في البلدان المتقدمة علميا مثل اليابان يجب أن تستند أطروحات الماجستير والدكتوراه إلى قضايا حقيقية تواجه المؤسسات الصناعية وغيرها .

الفقرة الثانية: ضعف الشراكة في مجال البحث العلمي

إن ضعف تمويل البلدان العربية عموما والمغاربية خصوصا للبحث العلمي ليس لأنها بلدان فقيرة..! فمعدل الناتج القومي العربي ١١ ضعفا الناتج القومي الإسرائيلي ،ففي حين تنفق الدول العربية مجتمعة ١٥ مليار دولار على البحث العلمي سنة ٢٠١٣ نوال وعدد سكانها ٣٥٩ مليون نسمة تنفق إسرائيل ١٠ مليارات دولار وعدد سكانها ٨،٥ مليون نسمة (أي ٢،٦٪) من سكان العالم العربي . وبالتالي فالإنفاق على البحث العلمي من عدمه يعود في حقيقة الأمر إلى موقف كل دولة أو مجتمع من البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا،إذا كانت الدولة تعتقد أن مستقبلها وبقاؤها مرتبطان بالتقدم

العلمي والتكنولوجي فستستخدم كل الجهود والطاقات البشرية والمالية في هذا المجال.٢٠٠ ويواجع البحث العلمي مسوين من الإكراه يتمثل أحدهما في غياب الشراكة مع مؤسسات التمويل الخاص ، ويتمثل الثاني في عدم الاستقلال المالي لهياكل البحث العلمي.

أولا: غياب الشراكة مع القطاع الخاص في مجال البحث العلمي

يعد القطاع الخاص أحد أهم جهات التمويل للبحث العلمي في البلدان المتقدمة ففي اليابان يمثل إنفاق الشركات الخصوصية على البحث العلمي نسبة تضاهي ٧٠٪ وهي نسبة كبيرة جدا وشاسعة بين اليابان وبلدان أخرى ، وتكن الأسباب في استثمار الشركات الخصوصية في البحث العلمي في اليابان والبلدان المتقدمة في كون هذا الأخير (البحث العملي) أصبحا مجالا خصبا ومضمون المرودية في أية عملية استثمار ،كما أن الدول في إطار توجيه القطاعات العامة تركز على تحقيق الأولوية من الأهداف في إطار نوع من الشراكة الهامة بين القطاعين العام والخاص.

ثانيا : عدم الاستقلال المالي لهياكل البحث العلمي وقلة تمويل مشاركة الباحثين في المؤتمرات والندوات بالخارج

يمثل هو الآخر عقبة رئيسية أمام البحث العلمي في بلدان المغرب العربي فعلى الرغم من الأموال المخصصة للبحث العلمي على مستوى مراكز البحث والجامعات فإن وجود سلطات وصاية إدارية وتداخل الاختصاصات والصلاحيات في التسيير المالي لميزانيات البحث العلمي لا يزال يطرح عائقا أما جهات الاختصاص في تنفيذ تصوراتها واستراتجياتها عن البحث العلمي . أضف لذلك قلة التمويل لمشاركة الباحثين في المؤتمرات والندوات بالخارج وغياب البعثات العملية التي تتيح للباحثين الاستفادة من خبرات مراكز ومعاهد البحث الرائدة في الدول المتقدمة. فضلا عن ضعف تنظيم الشراكات بين الدول المغاربية فيما يتعلق بتبادل الزيارات والخبرات بل حتى المشاركات في الندوات والمؤتمرات العربية باتت رسومها مكلفة مما يحول دون مشاركة الباحثين فيها وبالنتيجة دون تكوينهم وتطويرهم .

ثانيا : العلاقة بين مراكز الدراسات وعملية صنع القرار

إن العلاقة بين مراكز الدراسات السياسية وعملية صنع القرار السياسي علاقة جديدة،أي أنه أصبح من المعروف منذ نهاية القرن العشرين أنه لا وجود لتنمية سياسية حقيقية، دون الدراسة المعمقة التي تتناول الظواهر و الأحداث المرتبطة بها،وتخلص إلى نتائج علمية تقدم إلى صانعي القرار السياسي بغية الافادة منها والاسترشاد بها لصناعة قرار سياسي مبني على خدمة الصالح العام٢٠١ .

الدكتورة هادية العول البهلول " واقع البحث العلمي في البلدان المغاربية– معوقات ومقترحات التطوير (تونس نموذجا) مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية العدد الخامس إبريل ٢٠٢١ ص ٢٠٠.٧٨

د.هزاز إسماعيل دور مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة ، مجلة السياسات العامة ،المجلد(٥) العدد (٣)٢٠٢١،٢٥- ٤٠٢٠١

وعليه فإن ما يجمع مابين مراكز الدراسات وعملية صنع القرار السياسي هو أنهما تتبعا لنفس الصورة والآليات والأساليب المشتركة بغية التغيير والتطوير على صعيد التمكين المتبادل ما بين المجتمع والدولة ،فدور مراكز الدراسات السياسية وعملية صنع القرار السياسي، تقوم بينهما علاقة تبادلية أيضا بحيث أن كلا منهما يشتمل على عناصر سياسية وثقافية واجتماعية ، ومن ناحية أخرى تقدم مراكز الأبحاث والدراسات الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي ومؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الاتجار أو القرار،حيث أن المراكز البحثية عادة تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء داخل وخارج المراكز تكون على ارتباط وثيق بها.أو تملك القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناعة القرار أو المسؤولين عند الحاجة،علما أن الخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الدراسات تأخذ عدة أشكال ويبين الجدول التالي نسب الكم المنشور عن بلدان المغرب العربي خلال العام ٢٠١٨ موضحا مستوى النشر الضئيل جدا مقارنة ببلدان أخرى

(الجدول أعد بحسب نتائج دراسة من إعداد الباحث د.خليل محمد الخطيب نشرتها منظمة المجتمع العلمي العربي٢٠٢)

السنة	الدولة	الكم المنشور	التخصصات	المؤسسات الناشرة
2018	موريتانيا	٣٠٠	الأمراض المعدية +الطفيليات+طب المناطق المدارية+العلوم البيئية+علم الأحياء البحرية والمياه العذبة	جامعة ومستشفيات ومراكز حكومية
2018	المغرب	٢٦،٩١٤	الطاقة +الوقود+علم الحاسوب+النظريات التطبيقية	جامعات حكومية
2018	الجزائر	٣٧،١٣٧	الهندسة +الطاقة+الفيزياء التطبيقية	جامعات حكومية
2018	تونس	48،417	الذكاء الاصطناعي+الهندسة الكهربائية+نظم المعلومات+علم الحاسوب	جامعات حكومية
2018	ليبيا	٢،٩٠٢	الهندسة+ الطاقة+الاتصالات	جامعات حكومية

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن البحث العلمي في بلدان المغرب لا يزال بحاجة كبيرة لجهود جبارة تنسف عنه غبار النسيان وتلحقه بمصاف البلدان الرائدة في الجوار الأوربي الذي جعل من البحث العلمي قوة دافعة لتنمية البلدان فقد أدركت الحكومات هذه الأهمية واتخذت خطوات لعدم تركها في مجال. ووفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي فإن بلدانا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وفنلندا وإسرائيل قد أنفقت أكبر قدر من الناتج المحلي الاجمالي على البحث العلمي في العام

٢٠٢ المعلومات والأرقام التي يتضمنها الجدول أعلاه هي من نتائج دراسة بعنوان :البحث العلمي في الوطن العربي (٢٠٠٨-٢٠١٨) أعدها الاستاذ بجامعة صنعاء الدكتور خليل محمد الخطيب ونشرتها منظمة المجتمع العلمي العربي (أرسكو) أنظر لدراسة على الرابط www.arsco.org

٢٠١٣ بنسب تتراوح ما بين ٤,٢١٪إلى ٣،٣٢٪ بينما في البلدان المغاربية تراوحت النسبة في البلدان المغاربية ٠,٨ % كحد أقصى و ٠،١ كحد أدنى سنة ٢٠١٩ ويتبين من خلال هذه النسب أن البلدان المغاربية مازلت بعيدة ومتأخرة بمراحل عديدة عن اللحاق بركب الدول المتقدمة في مجال التعليم ، فالدول بالمقارنة مع دول المشرق العربي نلاحظ أن هناك تقدم نسبي في الترتيب العالم وهذ راجع بالأساس إلى طبيعة البرامج والمخططات التعليمية المستعملة هناك ويستلزم الأمر من حكومات البلدان المغاربية التركيز على الاستثمار في المعرفة و تتبع وتقييم الاستراتيجيات المعتمدة بهذا الخصوص .

قائمة المراجع:

- ✓ نادر مبارك مطلق فهد العدواني . دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت دراسة مقارنة ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ – المجلد التاسع العدد الحادي عشر – الجزء الثاني يناير ٢٠٢١.
- ✓ زينب فريح، رهانات وتحديات البحث العلمي والتعليم العالي في البلدان المغاربية / مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة العدد ١ مارس ٢٠١٨
- ✓ الدكتورة هادية العول البهلول " واقع البحث العلمي في البلدان المغاربية- معوقات ومقترحات التطوير (تونس نموذجا) مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية العدد الخامس إبريل ٢٠٢١
- ✓ البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها الادارية دراسة نقدية . عمل جماعي منشور بمجلة سوسيولوجيا – الجزائر بتاريخ ٢٠٢٠/٠٦/١١ العدد ٢٦٠٢
- ✓ د.هزاز إسماعيل دور مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار و إعداد السياسات العامة ،مجلة السياسات العامة المجلد (٥) العدد ٣ السنة ٢٠٢١.
- ✓ عائشة مصطفاوي إتحاد المغرب العربي (دراسة ف المعوقات والتحديات ١٩٦٤-١٩٩٩). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر كلية الحقوق جامعة الوادي٢٠١٣-٢٠١٤.